الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

العدد التاسع عشر 19
يونيو 2021

اللباب في المسائل العقدية المستنبطة من قول الصادق المصدوق "فيسبق عليه الكتاب"

د. علي بن موسى الزهراني*
alimmmkz@gmail.com

الملخص:

يعالج هذا البحث المسائل العقدية المستنبطة من حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه وغيره من أئمة أهل الحديث، ويتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وقد توصل إلى أن معتقد أهل السنة عدم الحكم على أحد معين من أهل القبلة أنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادق صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة، كالعشرة رضي الله عنهم، وأن حديث سبق الكتاب عاملًا من عوامل أن نجتمع ولا نتفرق، وأن نترفق بالمخالفين، ولا نقسو عليهم، فلأن يهدى الله بك رجلًا واحدًا خير لك من حمر النعم.

الكلمات المفتاحية: يسبق عليه الكتاب، خلق أفعال العباد، الاحتجاج بالقدر، الصلاح والأصلح، السلف.

* استاذ العقيدة المشارك - قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية – جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية

DOI:10.35696/1915-000-019-006

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

The Essence in the Doctrinal Issues Deduced from the Saying of the Truthful, the Believer "what has been written overtakes him"

Dr. Ali Bin Musa Al-Zahrani*

alimmmkz@gmail.com

Abstract:

This Research deals with the doctrinal issues deduced from the hadith of Abdullah Bin Masoud, narrated by Imam Al-Bukhari in his *Sahih*, and other imams of Hadith Scholarship. The Research consists of an introduction, a preface, five sections, and a conclusion. The Research reached a number of results, including: The Sunnis belief that says 'never judge a person from the people of *qiblah* that he is one of the people of Paradise or one of the people of Hell, except for those whom the truthful prophet has told that they are people of Paradise. Another result is that the hadith of "the overtakingness of the written" is one of the factors that we should meet and not divide, and that we should be kind to the opponents, because if Allah guides even one person through you, that is better for you than possessing a whole lot of red camels.

Keywords: "what has been written overtakes him", Creation of servants' actions, Invocation of Predestination, Righteousness and Pious, Predecessor.

*Associate Professor of Faith, Department of Islamic Studies, Faculty of Education, King Saud University, Saudi Arabia.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد،

فإن حديث عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- الذي رواه الإمام البخاري في صحيحه وغيره من أئمة أهل الحديث، قد اشتمل على مسائل عقدية متعلقة بالقضاء والقدر، ومنها سبق الكتاب، وما يتعلق بهذه المسألة من إثبات علم الله وكمال مشيئته وإرادته، والعلاقة بين خلق أفعال العباد وسبق الكتاب، والصلاح والأصلح واللطف الإلهي وعلاقتهم بسبق الكتاب، والاحتجاج بالقدر وبما سبق به الكتاب، وحال السلف من سبق الكتاب، وهذه المباحث الكلية تتضمن مسائل فرعية كثيرة ومتشعبة.

ولما كانت كل تلك المسائل العقدية وفروعها قد وردت في حديث الصادق المصدوق، كان هذا دافعًا لحصرها ودراستها دراسة عقدية تُظهرها وتبين معانيها من خلال شراح الحديث ومصادر العقيدة، وبيان قول أهل السنة والجماعة في هذه المسائل، وكذلك بيان أقوال المخالفين لهم.

إشكالية البحث:

سبق الكتاب مسألة عقدية عظيمة ومهمة، وقد وردت في حديث الصادق المصدوق -صلى الله عليه وسلم-، وقد جاء هذا البحث لتجليتها وبيانها؛ إذ كيف يعمل بعمل أهل الجنة فيسبق عليه الكتاب، فيكون من أهل النار، وكيف يعمل بعمل أهل النار فيسبق عليه الكتاب فيكون من أهل الجنة، وقد جاء البحث لبيان علة ذلك، وحكمته، وبيان عدل الله تعالى.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

أهمية البحث وأسباب اختياره تتضح فيما يأتي:

أولًا: ارتباطه بحديث ابن مسعود الذي رواه البخاري، وما اشتمل عليه من مسائل عقدية مهمة.

ثانيًا: أن هذه المسائل تتعلق بأمور القضاء والقدر.

ثالثًا: أن البحث يبين موقف أهل السنة والجماعة وآراء المخالفين الذي ضلوا الطريق في هذه المسائل.

رابعًا: أن البحث يعدُّ ردًا على المخالفين بالحجة والدليل، ويظهر سماحة العقيدة الإسلامية ووضوحها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

أولًا: بيان معنى مسألة سبق الكتاب الواردة في الحديث، وهي موضوع البحث.

ثانيًا: توضيح موقف أهل السنة والجماعة، وكذلك المخالفين، من إثبات علم الله وكمال مشيئته، وعلاقته بمسألة سبق الكتاب.

ثالثًا: إظهار العلاقة بين خلق أفعال العباد وسبق الكتاب.

رابعًا: توضيح العلاقة بين الصلاح والأصلح واللطف الإلهي من جهة، وسبق الكتاب من جهة أخرى.

خامسًا: توضيح حكم الاحتجاج بالقدر وبما يسبق به الكتاب.

سادسًا: بيان حال السلف من سبق الكتاب.

أسئلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن سؤال عام هو:

ما المسائل العقدية التي تضمنها قول الصادق المصدوق: "فيسبق عليه الكتاب"؟ ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة فرعية منها:

1. ما معنى قوله صلى الله عليه وسلم: (فيسبق عليه الكتاب)؟

2. ما العلاقة بين خلق أفعال العباد وسبق الكتاب؟
3. ما حكم الاحتجاج بالقدر وبما سبق به الكتاب؟
4. ما حكم الشهادة لإنسان بأنه من أهل الجنة أو من أهل النار؟

حدود البحث:

سيكون البحث مقتصرًا على دراسة مسألة "سبق الكتاب" التي وردت في حديث الصادق المصدوق -صلى الله عليه وسلم- وتتبع المسائل العقدية المتعلقة بذلك، وبيان الحق في ذلك، والمخالفين له.

إجراءات البحث:

1. حصر المسائل العقدية المتصلة بالقضاء والقدر المتعلقة بسبق الكتاب الواردة في الحديث الشريف.
2. دراسة تلك المسائل وبيان أقوال أهل العلم فيها.
3. تأصيل المسائل من المصادر الأصلية، وبيان أقوال أهل العلم في ذلك.
4. عزو الآيات وتخريج الحديث من كتب السنة الأخرى، حيث وجدت زيادات في غير ما ورد في صحيح البخاري.

الدراسات السابقة:

لم تُعْن دراسة -على حد اطلاعي- بموضوع بحثي الموسوم بـ(اللباب في المسائل العقدية المستنبطة من قول الصادق المصدوق: "فيسبق عليه الكتاب")، غير أن هناك دراسة تناولت بعض القضايا العقدية الأخرى في الجزء الأول من الحديث، وهي بعنوان: مسائل العقيدة في حديث "إن

أحدكم يُجْمع خَلْقُه في بطن أمه أربعين يومًا"، وهي بحث قُدّم استكمالًا للحصول على درجة الماجستير في العقيدة والمذاهب المعاصرة، لأحمد هارون محمود الخولي، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية بغزة، للعام 1434هـ-2013م، وقد عالج الباحث قضايا مختلفة؛ كونه تناول الجزء الأول من الحديث، فبيّن من خلال الحديث مراحل خلق الإنسان بين الدين والحياة، وإثبات الرزق والأجل والعمل والشقاوة والسعادة من خلال الحديث، والغيبيات في الحديث، والإيمان بالملائكة، والروح وتحديد زمن نفخ الروح في الجنين، وأثر الإيمان بالقضايا الواردة في الحديث على المجتمع مثل التنجيم والطيرة، والتوكل على الله، والحرص على العمل الصالح والتحام الملائكة بعالم الإنس.

والدراسة وفق عرضها السابق لا تتشابه مع ما يتناوله هذا البحث، الأمر الذي جعلني أتناول المسائل المتصلة بقول الصادق المصدوق -صلى الله عليه وسلم-: (فيسبق عليه الكتاب) الموجودة في هذا البحث.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال ما ورد في القرآن والسنة وأقوال الأئمة والعلماء.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من: مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وفهرس للموضوعات.

المقدمة: وتشتمل على: إشكالية البحث، وأهميته وأسباب اختياره، وأهدافه، وأسئلته، وحدوده، وإجراءاته، والدراسات السابقة، ومنهجه، وخطته.

التمهيد وفيه:

أولًا: نص الحديث والروايات التي وردت فيها لفظة (فيسبق عليه الكتاب).

ثانيًا: معنى سبق الكتاب.

ثالثًا: المعنى الإجمالي لقوله صلى الله عليه وسلم: "فيسبق عليه الكتاب".

المبحث الأول: علم الله وكمال مشيئته وإرادته.

المطلب الأول: معتقد أهل السنة والجماعة في علم الله ومشيئته.

المطلب الثاني: آراء المخالفين من الفرق في علم الله ومشيئته.

المبحث الثاني: العلاقة بين خلق أفعال العباد وسبق الكتاب.

المطلب الأول: معتقد أهل السنة والجماعة في خلق أفعال العباد.

المطلب الثاني: آراء المخالفين في مسألة خلق أفعال العباد.

المبحث الثالث: الصلاح والأصلح واللطف الإلهي وعلاقتهم بسبق الكتاب.

المطلب الأول: موقف المعتزلة من مسألة الصلاح والأصلح واللطف الإلهي.

المطلب الثاني: معتقد أهل السنة في الصلاح والأصلح واللطف الإلهي.

المبحث الرابع: الاحتجاج بالقدروبما سبق به الكتاب.

المطلب الأول: الاحتجاج بالقدر على ترك العمل.

المطلب الثاني: الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي.

المبحث الخامس: حال السلف من سبق الكتاب.

المطلب الأول: حال السلف من سبق الكتاب.

المطلب الثاني: حكم الشهادة لمعين أنه من أهل الجنة أو من أهل النار.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج، والتوصيات، وفهرس المصادر والمراجع.

التمهيد:

أولًا: نص الحديث والروايات التي وردت فيها لفظة (فيسبق عليه الكتاب).

ثانيًا: معنى سبق الكتاب.

ثالثًا: المعنى الإجمالي لقوله صلى الله عليه وسلم: "فيسبق عليه الكتاب".

أولًا: نص الحديث والروايات التي وردت فيها لفظة (فيسبق عليه الكتاب)

جاء في صحيح البخاري عن عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: حدثنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو الصادق المصدوق قال: "إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ، وَرِزْقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ"[1].

وفي بعض الروايات: "فيغلب"، كما ورد في صحيح ابن حبان: "فَيَغْلِبُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ الَّذِي سَبَقَ فَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَغْلِبُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ الَّذِي سَبَقَ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ»[2].

وفي بعض الروايات زيادة قوله عليه السلام: "فَوَاللهِ الَّذِيْ لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ"، فقيل إنها مدرجة من كلام ابن مسعود رضي الله عنه، وليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

والصواب أنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، كما جاء في المسند وغيره: "فَوَالَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا»[3].

ثانيًا: معنى سبق الكتاب

السبْق بسكون الموحَّدة مصدر سبَق يسبِق، قال ابن منظور: "السبق القدمة في الجري وفي كل شيء"، يقال: سبقت الخيل وسابقت بينها، إذا أرسلتها وعليها فرسانها، لتنظر أيها يسبق[4].

والسبق: الغلب، ويسبق عليه الكتاب أي يغلب عليه الكتاب.

قال ابن حجر: "معنى (فيسبِقُ عليه الكتاب)، في رواية أبي الأحوص كتابه، والفاء في قوله (فيسبق)، إشارة إلى تعقيب ذلك بلا مهلة، وضمن (يسبق) معنى يغلب قاله الطيبي، وقوله: عليه في موضع نصب على الحال، أي يسبق المكتوب واقعًا عليه، وفي رواية سلمة بن كهيل ثم يدركه الشقاء، وقال ثم تدركه السعادة، والمراد بسبق الكتاب: سبق ما تضمنه على حذف مضاف، أو المراد المكتوب، والمعنى أنه يتعارض عمله في اقتضاء السعادة، والمكتوب في اقتضاء الشقاوة، فيتحقق مقتضى المكتوب، فعبر عن ذلك بالسبق؛ لأن السابق يحصل مراده دون المسبوق"[5].

والمقصود بالكتاب: الكتاب الأول الذي كُتب أنه من أهل النار، وأنه من أهل الجنة كما جاء في حديث سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي رضي الله عنه، قال: "كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الغَرْقَدِ فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ فَنَكَّسَ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ وَمَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً»[6].

ثالثًا: المعنى الإجمالي لقوله صلى الله عليه وسلم: فيسبق عليه الكتاب

أوضح البيهقي هذه المسألة غاية التوضيح بالأدلة والآثار في كتابه القضاء والقدر، في باب ذكر البيان أن كل من سبق في علم الله عز وجل كونه سعيدًا، ثم جرى القلم بسعادته وخرج في المسحة الأولى من ظهر آدم، وأصابه النور الذي ألقي عليهم، وأقر بالتوحيد طوعًا في الميثاق الأول، وجعلت الجنة له وهو في صلب أبيه، خُلق في بطن أمه سعيدًا، وولد سعيدًا، وختم له بعمل أهل الجنة، ومن سبق في علم الله عز وجل كونه شقيًا، ثم جرى القلم بشقاوته، وخرج في المسحة الأخرى من ظهر

آدم، وأخطأه النور الذي ألقي عليهم، وامتنع من الإقرار بالتوحيد، أو أقر به كرهًا في الميثاق الأول، وجعلت النار له وهو في صلب أبيه، خُلق في بطن أمه شقيًا، وولد شقيًا، وختم له بعمل أهل النار، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ﴿٨١﴾﴾ [سورة الكهف, آية: (81)], فَأَشَارَ إِلَى كُفْرِهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ، وَأَخْبَرَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -بِأَنَّهُ طُبِعَ كَافِرًا، وَأَخْبَرَ اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- بِأَنَّهُ يُبْدِلُهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا، وَفِي ذَلِكَ إِخْبَارٌ عَنْ خَلْقِهِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ خَيِّرًا زَكِيًّا، وَقَالَ فِيمَا أَخْبَرَ عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنَّكَ إِن تَذَرْهُمْ يُضِلُّوا۟ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴿٢٧﴾﴾ [سورة نوح, آية: (27)], وكان ابن مسعود يقول: الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مِنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ[7].

وليس معنى ذلك إكراه الناس على خاتمة بعينها، ولكنها دسائس القلوب، التي لا يعلمها إلا علام الغيوب، فعن سهل بن سعد الساعدي -رضى الله عنه-، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- التَقَى هُوَ وَالمُشْرِكُونَ فَاقْتَتَلُوا، فَلَمَّا مَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَسْكَرِهِ وَمَالَ الآخَرُونَ إِلَى عَسْكَرِهِمْ، وَفِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ لاَ يَدَعُ لَهُمْ شَاذَّةً وَلاَ فَاذَّةً إِلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بِسَيْفِهِ، فَقِيلَ: مَا أَجْزَأَ مِنَّا اليَوْمَ أَحَدٌ كَمَا أَجْزَأَ فُلاَنٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: أَنَا صَاحِبُهُ، قَالَ: فَخَرَجَ مَعَهُ كُلَّمَا وَقَفَ وَقَفَ مَعَهُ، وَإِذَا أَسْرَعَ أَسْرَعَ مَعَهُ، قَالَ: فَجُرِحَ الرَّجُلُ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعْجَلَ المَوْتَ، فَوَضَعَ سَيْفَهُ بِالأَرْضِ وَذُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَى سَيْفِهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتَ آنِفًا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَأَعْظَمَ النَّاسُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: أَنَا لَكُمْ بِهِ، فَخَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ، ثُمَّ جُرِحَ جُرْحًا شَدِيدًا، فَاسْتَعْجَلَ المَوْتَ، فَوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِهِ فِي الأَرْضِ، وَذُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ»[8].

قال ابن القيم رحمه الله: "وأما كون الرجل يعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فإن هذا عملَ عمل أهل الجنة فيما يظهر للناس، ولو كان عملًا صالحًا مقبولًا للجنة قد أحبه الله ورضيه لم يبطله عليه.

وقوله: "لم يبق بينه وبينها إلا ذراع"، يشكل على هذا التأويل، فيقال لما كان العمل بآخره وخاتمته لم يصبر هذا العامل على عمله حتى يتم له، بل كان فيه آفة كامنة ونكتة خُذل بها في آخر عمره، فخانته تلك الآفة والداهية والباطنة في وقت الحاجة فرجع إلى موجبها وعملت عملها، ولو لم يكن هناك غش وآفة لم يقلب الله إيمانه[9].

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "إن حديث ابن مسعود: (حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع)، أي: بين الجنة، ليس المراد أن عمله أوصله إلى هذا المكان حتى لم يبق إلا ذراع، لأنه لو كان عمله عمل أهل الجنة حقيقة من أول الأمر ما خذله الله عز وجل؛ لأن الله أكرم من عبده، عبد مقبل على الله، ما بقي عليه والجنة إلا ذراع، يصده الله؟! هذا مستحيل، لكن المعنى: يعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس، حتى إذا لم يبق على أجله إلا القليل زاغ قلبه"[10].

هذا مجمل ما يدور عليه المعنى العام لهذا الحديث العظيم، الذي تلقته الأمة بالقبول، وهناك فوائد عقدية مهمة استنبطها العلماء منه، فأردت أن أفصل الحديث فيها، وأذكر آراء الفرق الضالة في كل مسألة، وأشير في خضم ذلك إلى معتقد أهل السنة والجماعة، ليعم النفع بها في باب القدر عمومًا، وفي مسألة سبق الكتاب خصوصًا، فكان ذلك في هذه المباحث الآتية:

المبحث الأول: علم الله وكمال مشيئته وإرادته

حديث سبْق الكتاب يؤكد على إثبات صفات عديدة لله -عز وجل- كعلمه وإرادته ومشيئته، وكمال تصرفه في خلقه، وقيوميته عليهم، وقهره لهم، ونفاذ أمره فيهم، وحسن تدبيره سبحانه لأمورهم، وكتابته لما قدره، وأراده، وشاءه، وعلمه، ووقوعه على الوجه الذي شاء وأراد وقدر، وعلى ذلك كان معتقد أهل السنة والجماعة، غير أن بعض الفرق اختلفت في معنى إثبات صفة العلم لله تعالى، بل إن منهم من أنكر هذه الصفة، كما أنكر المشيئة والإرادة، فاحتاج ذلك كله إلى إلقاء الضوء عليه فيما يأتي بيانه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: معتقد أهل السنة والجماعة في علم الله ومشيئته وإرادته

يؤمن أهل السنة بإثبات صفتي العلم والإرادة لله عز وجل، ولقد وصف جل وعلا نفسه بالإرادة فقال: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [سورة البروج، آية: (16)]، وقال:﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾[سورة يس, آية: (82)].

ووصف بعضَ المخلوقين بالإرادة فقال:﴿ وَإِذۡ قَالَت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمۡ فَٱرۡجِعُواْۚ وَيَسۡتَـٔۡذِنُ فَرِيقٞ مِّنۡهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوۡرَةٞ وَمَا هِيَ بِعَوۡرَةٍۖ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارٗا ﴿١٣﴾﴾[سورة الأحزاب، آية: (13)]، ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسۡرَىٰ حَتَّىٰ يُثۡخِنَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ﴿٦٧﴾﴾ [سورة الأنفال، آية: (67)]، ولا شك أن لله إرادةً حقيقيةً لائقةً بكماله وجلاله، كما أن للمخلوقين إرادة مناسبة لحالهم وعجزهم وفنائهم وافتقارهم، وبين إرادة الخالق والمخلوق من المخالفة كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق.

كما وصف نفسه جل وعلا بالعلم، فقال: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴿١١﴾﴾[سورة التغابن، آية: (11)]، وقال:﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾﴾ [سورة النساء، آية: (166)], وقال: ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيۡهِم بِعِلۡمٖۖ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴿٧﴾﴾[سورة الأعراف، آية: (7)].

ووصف بعض المخلوقين بالعلم فقال: ﴿فَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٖ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة الذاريات، آية: (28)]، وقال:﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَهُمۡ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغۡنِي عَنۡهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍ إِلَّا حَاجَةٗ فِي نَفۡسِ يَعۡقُوبَ قَضَىٰهَاۚ وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٖ لِّمَا عَلَّمۡنَٰهُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [سورة يوسف، آية: (68)]، ولا شك أن للخالق جل وعلا علمًا حقيقيًّا لائقًا بكماله وجلاله محيطًا بكل شيء[11].

فهو سبحانه يعلم قبل أن يخلق الأشياء كل ما سيكون، وهو يخلق بمشيئته، وعلمه وإرادته قائم بنفسه، وهو سبحانه كتب ما يقدّره، كما قال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [سورة الحج, آية: (70)] , قال ابن عباس: إنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ، ثُمَّ قَالَ لِعِلْمِهِ: كُنْ كِتَابًا؛ فَكَانَ كِتَابًا، ثُمَّ أَنْزَلَ تَصْدِيقَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾ [سورة الحج, آية: (70)][12]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾﴾ [سورة الحديد, آية: (22)]، وَقَالَ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴿٣٩﴾﴾ [سورة الرعد, آية: (39)].

والله أعلم بما سيكون من مخلوقاته، الذين لا علم لهم إلا ما علمهم، وما أوحاه إلى أنبيائه وغيرهم مما سيكون، هو أعلم به منهم، فإنهم لا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء[13].

قال ابن القيم في نونيته، عن علم الله عز وجل:

وهو العليم أحاط علما بالذي ... في الكون من سر ومن إعلانِ
وبكل شيء علمه سبحانه ... فهو المحيط وليس ذا نسيانِ
وكذاك يعلم ما يكون غدا وما ... قد كان والموجود في ذا الآنِ
وكذاك أمر لم يكن لو ... كان كيف يكون ذا إمكانِ[14]

ويثبت أهل السنة والجماعة أن علمه سبحانه، قد أحاط بأعمال عباده كلها خيرها وشرها، وجزاء تلك الأعمال، وتفاصيل ذلك في دار القرار[15].

ولكن هل المكتوب يتغير، فيتغير علم الله؟ ومن الممكن طرح السؤال هكذا: هل علم الله يتغير فيتغير المكتوب؟

والجواب: إن علم الله لا يتغير ولا يتبدل، لأنه من صفاته الأزلية -سبحانه وتعالى- وقد أورد بعض علماء الكلام أنه قيل إن المكتوب في اللوح المحفوظ حكمان: حكم مطلق بالأجل والرزق، وحكم مقيد بشرط إن فعل كذا يزد رزقه وأجله، وإن فعل كذا نقص منهما كذا، وعليه حُمل ما ورد في الخبر من أن صلة الرحم يزيد في العمر[16]، وقد قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ جَعَلَكُمۡ أَزۡوَٰجٗاۚ وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٖ وَلَا يُنقَصُ مِنۡ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِي كِتَٰبٍۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ١١﴾ [سورة فاطر, آية: (11)]، وقوله: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ٣٩﴾[سورة الرعد, آية: (39)][17].

لكن التحقيق ما ذهب إليه الشيخ الألباني -رحمه الله- من "أنه ليس معنى كون صلة الرحم سببًا لطول العمر أن ذلك يغير ما سبق في علم الله من العمر المحدود، كما أن كون الإيمان سببًا لدخول الجنة ليس معناه أنه يغير مما سبق في علم الله من السعادة أو الشقاوة، بل الحقيقة أن الكل سبق في علم الله، من السبب والمسبب، فمن سبق في علمه تعالى أنه من أهل الجنة، فقد سبق في علمه أنه يأخذ بسببه وهو الإيمان، ومن سبق في علمه تعالى أنه من أهل النار، فقد سبق في علمه أيضًا أنه يأخذ بسببه وهو الكفر. فكذلك نقول من سبق في علمه تعالى أنه طويل العمر فقد سبق في علمه أنه يأخذ بالسبب، وهو هنا صلة الرحم والعكس بالعكس. فإذا قلنا طال عمره حقيقة بصلته للرحم، فهو كما لو قلنا: دخل الجنة بإيمانه ولا فرق[18].

المطلب الثاني: آراء المخالفين من الفرق في علم الله ومشيئته وإرادته

ضلَّت فرق كثيرة في مسألة علم الله وعموم مشيئته وإرادته، وأن ما شاءه كان، وأن ما شاءه علمه، وأن ما شاءه أراده، يقول أبو الحسن الأشعري في الإبانة في باب: أن القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق: "فلما كان الله عز وجل لم يزل عالمًا، إذ لم يجز أن يكون لم يزل بخلاف العلم موصوفًا، استحال أن يكون لم يزل بخلاف الكلام موصوفًا، لأن خلاف الكلام الذي لا يكون معه كلام سكوت أو آفة، كما أن خلاف العلم الذى لا يكون معه علم جهل أو شك أو آفة، ويستحيل أن يوصف ربنا

جل وعلا بخلاف العلم، وكذلك يستحيل أن يوصف بخلاف الكلام من السكوت والآفات، فوجب لذلك أن يكون لم يزل متكلمًا، كما وجب أن يكون لم يزل عالمًا"[19].

"ويلاحظ في هذا النص أن الأشعري يقول إن إرادة الله أزلية، ولا يجعلها من صفات الأفعال بأنه يريد في وقت دون وقت، ويقرن الإرادة بالكلام في هذا الباب كما يربطهما جميعًا بالعلم، فكما أن علم الله صفة لذاته وأنه أزلي، وأنه لا يجوز أن يقال: علم بعد أن لم يكن عالمًا؛ لأنه يدل على وصف الله بالنقص، فكذلك الإرادة والكلام، يقول في الإبانة: "يقال لهم -أي للمعتزلة-: "ألستم تزعمون أن الله تعالى لم يزل عالمًا؟ فمن قولهم: نعم، قيل لهم: فلم لا؟ قلتم: إن ما لم يزل عالمًا أنه يكون في وقت من الأوقات لم يزل مريدًا أن يكون في ذلك الوقت، وما لم يزل عالمًا أنه لا يكون فلم يزل مريدًا ألا يكون، وأنه لم يزل مريدًا أن يكون ما علم كما علم؟ "[20]، ثم قال: "فإن قالوا: لا يجوز أن يكون علم الله محدثًا، لأن من لم يكن عالمًا ثم علم لحقه النقصان، قيل لهم: ولا يجوز أن تكون إرادة الله محدثة مخلوقة، لأن من لم يكن مريدًا ثم أراد لحقه النقصان، وكما لا يجوز أن تكون إرادته تعالى محدثة مخلوقة كذلك لا يجوز أن يكون كلامه محدثًا مخلوقًا"[21]، وقد يتبادر إلى الذهن أنه قصد الرد على من قال بخلق القرآن - وهذا حق- لكنه قصد أيضًا المنع من أن الله يتكلم بكلام بعد كلام بإرادته ومشيئته، وأن الله مريد إذا شاء، متى شاء، وعلل ذلك بأنه يلزم منه أن يلحقه النقصان[22].

ونفى الفلاسفة والمعتزلة صفة الإرادة عن اللّه عز وجل، أما الفلاسفة فنفوا عنه القصد إلى الفعل وقالوا إن الفاعل بالقصد مستكمل، وإن الإرادة تغير وانفعال وميل إلى الملائم وهو نقص يستحيل على اللّه، ولهذا قالوا إن العالم صدر عنه بطريق الإيجاب والتعليل لا بطريق القدرة والاختيار.

وأما المعتزلة فبعد أن اتفقوا على نفي الإرادة، اختلفت عباراتهم في ذلك، فمنهم من ذهب إلى أن معنى الإرادة أنه لا مكره له، فهي ترجع إلى معنى سلبي، ومنهم من قال إنه مريد بإرادة حادثة لا في محل[23]، وكلا المذهبين مخالف للنصوص الصريحة الدالة على ثبوت المشيئة والإرادة ونفوذها في جميع الموجودات[24].

واختلفت المعتزلة فيمن علم الله أن يؤمن من الأطفال والكفار أو يتوب من الفساق، هل يجوز أن يميته قبل ذلك على قولين:

فقال قائلون: لا يجوز ذلك، بل واجب في حكمة الله ألا يميتهم حتى يؤمنوا أو يتوبوا.

وأجاز بشر بن المعتمر وغيره أن يميتهم قبل أن يؤمنوا أو يتوبوا[25].

ويقول شيخ الإسلام عن القدرية: "وهم الذين كانوا يقولون: إن الله أمر العباد ونهاهم، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه، ولا من يدخل الجنة ممن يدخل النار حتى فعلوا ذلك فعلمه بعد ما فعلوه، ولهذا قالوا: الأمر أنف، أي: مستأنف؛ يقال: روض أنف إذا كانت وافرة لم ترع قبل ذلك، يعني أنه مستأنف العلم بالسعيد والشقي، ويبتدئ ذلك من غير أن يكون قد تقدم بذلك علم ولا كتاب، فلا يكون العمل على ما قد قدر فيحتذي به حذو القدر، بل هو أمر مستأنف، ولكن لما اشتهر الكلام في القدر، ودخل فيه كثير من أهل النظر والعباد صار جمهور القدرية يقرون بتقدم العلم، وإنما ينكرون عموم المشيئة والخلق.

وعن عمرو بن عبيد في إنكار الكتاب المتقدم روايتان، وقول أولئك كفّرهم عليه مالك والشافعي وأحمد وغيرهم"[26].

وهكذا ظهر لنا أن الأشاعرة لا يجعلون صفة الإرادة من صفات الأفعال بأنه يريد في وقت دون وقت، فهم يقرنون الإرادة بالكلام في هذا الباب كما يربطونهما جميعًا بالعلم، واتفق الفلاسفة على نفي صفة الإرادة لله، واختلف المعتزلة في معناها، وأنكر المتقدمون من القدرية صفة العلم، وأنكر المتأخرون منهم المشيئة والخلق.

المبحث الثاني: العلاقة بين خلق أفعال العباد وسبق الكتاب

في هذا المبحث يتم توضيح العلاقة بين سبق الكتاب وأفعال العباد، فهل معنى علم الله سبحانه الأزلي، وكتابته على كل امرئ عمله، وما سيؤول إليه أمره من جنة أو نار، أنه أجبره على

العمل، أو أنه حر في اختياره، لا علاقة للأقدار به، ولا تحكمه قوانينها، أو هو بين الأمرين، له مساحة كبيرة من الحرية والاختيار، وأيضًا لا يخرج عما أراد الله له وقضى له في الكتاب الأول؟

وسنبيّن آراء الفرق الإسلامية في ذلك، وما هدى الله له أهل السنة والجماعة من وسطية في المعتقد، مبنية على الأدلة القرآنية والنبوية على النحو الآتي:

المطلب الأول: معتقد أهل السنة والجماعة في خلق أفعال العباد

يعتقد أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد مخلوقة، والأدلة كثيرة من القرآن والسنة تؤكد على أن الله خلق العباد، وهو خالق أفعالهم في الخير والشر على حد سواء، ونذكر من هذه الأدلة ما يأتي:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [سورة الصافات، آية: (96)]، وحركات العباد داخلة في العمل، وآثار عملهم في الأعيان المعمول فيها تسمى أعمالًا لهم، فثبت أنها خلق الله.

والثاني: أن أعمال العباد تسمى شيئًا لقوله تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمٗا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلۡتَ نَفۡسَۢا زَكِيَّةَۢ بِغَيۡرِ نَفۡسٖ لَّقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـٔٗا نُّكۡرٗا ٧٤﴾ [سورة الكهف, آية: (74)]، و قوله تعالى: ﴿فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِي ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَاۖ قَالَ أَخَرَقۡتَهَا لِتُغۡرِقَ أَهۡلَهَا لَقَدۡ جِئۡتَ شَيۡـٔٗا إِمۡرٗا ٧١﴾ [سورة الكهف, آية: (71)]، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا ٨٩﴾ [سورة مريم, آية: (89)] , وقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ وَكُلَّ شَيۡءٍ أَحۡصَيۡنَٰهُ فِيٓ إِمَامٖ مُّبِينٖ ١٢﴾ [سورة يس, آية: (12)], وأعمال العباد محصاة، وإذا سميت أشياء كانت داخلة في عموم الأشياء التي امتدح الله بخلقها، ولا يخرج شيء عما مدح به نفسه.

والثالث: أن أفعالهم صفات لهم كألوانهم، فلما كانت ألوانهم خلقًا لله كانت أفعالهم كذلك[27].

وكان أهل السنة في هذا الباب وسطًا بين الفرق الضالة، فالجبرية غلوا في إثبات القدر، فنفوا صنع العبد "أصلًا"، كما عملت المشبهة في إثبات الصفات، فشبهوا، والقدرية[28] نفاة القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالى، ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة، بل أردأ من المجوس، من حيث إن المجوس أثبتوا وجود خالقيْن، واحدا للشر وآخر للخير، والقدرية اعتقدوا وجود خالقين كثر، على عدد من يوجد فعله باختياره، وهدى الله المؤمنين أهل السنة لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه، فكل دليل صحيح يقيمه الجبري، فإنما يدل على أن الله خالق كل شيء، وأنه على كل شيء قدير، وأن أفعال العباد من جملة مخلوقاته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل في الحقيقة ولا مريد ولا مختار، وأن حركاته الاختيارية بمنزلة حركة المرتعش وهبوب الرياح وحركات الأشجار، وكل دليل صحيح يقيمه القدري فإنما يدل على أن العبد فاعل لفعله حقيقة، وأنه مريد له مختار له حقيقة، وأن إضافته ونسبته إليه إضافة حق، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى وأنه واقع بغير مشيئته وقدرته، فإذا ضممت ما مع كل طائفة منهما من الحق إلى حق الأخرى، فإنما يدل ذلك على ما دل عليه القرآن وسائر كتب الله المنزلة، من عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في الكون من الأعيان والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستوجبون عليها المدح والذم[29].

ووضح بعض أهل السنة أن سلامة الجوارح وانتفاء الموانع الظاهرة، لا يوجد الفعل من الفاعل بمجردها، بل لا بد من قوة خاصة متجددة من عند الله تعالى يخلقها في العبد، فلا بد في الأفعال الاختيارية من خلق الله تعالى لأعضاء ولحركة فيها، ولقوة وهمة يصدر بهما الأفعال، والله خالق للشخص ولقواه ولعزمه وأفعاله.

والدليل على خلق القوة والهمة: إجماع المسلمين على سؤال الله التوفيق، والاستعاذة من الخذلان، وما سألوه إلا ما هو بيده وقادر عليه، قال شعيب عليه السلام: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ أَرَءَيۡتُمۡ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنۡهُ رِزۡقًا حَسَنٗاۚ وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨ ﴾ [سورة هود, آية: (88)]، فهو تعالى خالق العضو المتحرك، والقوة فيه، والحركة الناشئة منه، وخالق العبد واختياره، ولا يخرج شيء عن خلقه وقدرته، فله الخلق والأمر، وبه الحول والقوة[30].

ولهذا فَنَّدَ الصحابة شبهات القدرية، وهدى الله على أيديهم بعضًا من كبارهم فعادوا إلى رشدهم، وثابوا عن ضلالهم، ومما ورد في ذلك ما أورده الإمام اللالكائي عن عكرمة أنه قال: كنت حاضرًا عند عبد الله بن عباس فجاءه رجل فقال: يا أبا عباس أخبرني من القدرية فإن الناس قد اختلفوا عندنا بالمشرق، فقال ابن عباس: القدرية قوم يكونون في آخر الزمان، دينهم الكلام، يقولون: إن الله لم يقدر المعاصي على خلقه، وهو معذبهم على ما قدر عليهم، فأولئك هم القدرية فأولئك هم مجوس هذه الأمة وأولئك ملعونون على لسان النبيين أجمعين، فلا تقاولوهم فيفتنوكم، ولا تجالسوهم، ولا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائزهم، أولئك أتباع الدجال، لَخروج الدجال أشهى إليهم من الماء البارد، فقال الرجل: يا أبا عباس، لا تجد علي، فإني سائل مبتلى بهم، قال: قل. قال: كيف صار في هذه الأمة مجوس وهذه الأمة مرحومة؟ قال: أخبرك لعل الله ينفعك، قال: افعل، قال: إن المجوس زعمت أن الله لم يخلق شيئًا من الهوام والقذر، ولم يخلق شيئًا يضر، وإنما يخلق المنافع وكل شيء حسن، وإنما القدر هو الشر، والشر كله خلق إبليس وفعله، وقالت القدرية: إن الله لم يخلق الشر ولم نبتلى به، وإبليس رأس الشر كله، وهو مقر بأن الله خالقه، قالت القدرية: إن الله أراد من العباد أمرًا لم يكن، وأخرجوه عن ملكه وقدرته، وأراد إبليس من العباد أمرًا وكان إبليس عند القدرية أقوى وأعز، فهؤلاء القدرية وكذبوا أعداء الله، إن الله يبتلي ويعذب على ما ابتلى، وهو غير ظالم، لا يسأل عما يفعل، ويمنُّ ويثيب على منه إياهم، وهو فعَّال لما يريد، ولكنهم أعداء الله، ظنوا

ظنًا فحققوا ظنهم عند أنفسهم وقالوا: نحن العاملون والمثابون والمعذبون بأعمالنا، ليس لأحد علينا منة، وذهب عليهم منّ الله وأصابهم الخذلان.

قال سويد بن سعيد: لا إله إلا الله ما أوحشه من قول، وإن الله هو الهادي والمضل الراحم المعذب، فقال الرجل: الحمد لله الذي منَّ بك علي يا أبا عباس، وفقك الله، نصرك الله، أعزك الله، أما والله لقد كنت من أشدهم قولًا أدين الله به، وقد استبان لي قول الضياء، فأنا أشهد الله وأشهدكم أني تائب إلى الله وراجع مما كنت أقوله، وقد أيقنت أن الخير من الله وأن المعاصي من الله يبتلي بها من يشاء من عباده، ولا مقدر إلا الله ولا هادي ولا مضل غيره، قال عكرمة: فما زال الرجل عندنا باكيًا حتى خرج غازيًا في البحر، فاستشهد رحمه الله[31].

ولعل من المناسب هنا الإشارة إلى أن من الفرق الإسلامية من وُجد في كلامها حول خلق أفعال العباد بعض الاضطراب، مثل الأشاعرة، الذين أطلق عليهم الجرجاني وغيره أنهم من الجبرية المتوسطة، حيث قال: "الجبرية: اثنان: متوسطة، تثبت للعبد كسبًا في الفعل كالأشعرية، وخالصة لا تثبت، كالجهمية"[32].

حيث يعتقد الأشاعرة أن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاته، وأن الله تعالى أجرى العادة بخلق مقدورها مقارنًا لها، فيكون الفعل خلقًا من الله وكسبًا من العبد لوقوعه مقارنًا لقدرته. ولقد عدَّ المحققون "الكسب" هذا من محالات الكلام وضربوا له المثل في الخفاء والغموض، فقالوا: "أخفى من كسب الأشعري"، وقد خرج إمام الحرمين وهو من تلاميذ الأشعري عن هذا الرأي، وقال بقول أهل السنة والجماعة، بل والأشعري نفسه في كتاب الإبانة رجع عن هذا الرأي[33].

وكذلك يقول أبو منصور الماتريدي بخلق أفعال العباد، وهو يفرق بين تقدير المعاصي والشرور والقضاء بها وبين فعل المعاصي، فالأول من الله، والثاني من العبد بقدرته واختياره وقصده، ويمنع أبو منصور من إضافة الشر إلى الله فلا يقال: رب الأرواث والخبائث ولو أنه خالق كل شيء،

وهذا الشق الأخير معروف عن السلف، أما تقسيمه القدرة وجعل العبد فاعلًا باختياره وقصده وقدرته من وجه، ولو كان الله هو الفاعل من وجه آخر، ففيه حيد عن مذهب السلف في ذلك[34].

أما ما يتعلق بقضية هل كل ما خلقه الله -تعالى- يحبه؟ وهل يحب المعاصي والشرور؟ **فقد قال أهل السنة:** ليس معنى إرادة الله ومشيئته هو معنى محبته ورضاه؛ بل بينهما فرق لا بد من التنبه له.

فإن الإرادة في كتاب الله نوعان:

1. إرادة شرعية أمرية دينية

وهي التي تتضمن معنى المحبة والرضا، كقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾﴾ [سورة البقرة, آية: (185)]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾﴾ ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ [سورة النساء, الآيتان: (27)، (28)].

2. إرادة قدرية كونية خلقية

وهي التي بمعنى المشيئة الشاملة لجميع الموجودات؛ وذلك مثل الإرادة في قوله عز وجل: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ۚ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [سورة البقرة, آية: (253)]، وقوله: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [سورة هود, آية: (34)].

وقالوا: إن الله -وإن كان يريد المعاصي- إرادة كونية قدرية؛ فهو لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها؛ بل يبغضها ويسخطها، ويكرهها، وينهى عنها، هذا قول السلف والأئمة قاطبة.

فيفرقون بين إرادته التي تتضمن محبته ورضاه، وبين إرادته ومشيئته الكونية القدرية التي لا يلزم منها المحبة والرضى.

وبهذا التمييز بين الإرادتين يمتاز قول أهل السنة عن قول كل من فريقي القدرية المعتزلة، والجبرية، الذين ساووا بين الإرادة والمشيئة، وبين المحبة والرضا؛ فقد ضلَّ المعتزلة حيث ذهبوا إلى القول بأنه يقع في ملك الله ما لا يريد ولا يشاء، وهلك أهل الجبر بقولهم: إن الكفر والشرك والعصيان محبوبة لله مرضية عنده.

ومنشأ ضلال الفريقين، إنما هو تسويتهم بين الإرادة والمشيئة، وبين المحبة والرضا، وجعلهم معنى إرادته هو معنى محبته ورضاه[35].

المطلب الثاني: آراء المخالفين في مسألة خلق أفعال العباد

أولًا: رأي الجبرية

زعمت الجبرية ورئيسهم الجهم بن صفوان السمرقندي أن التدبير في أفعال الخلق كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، كحركات المرتعش، والعروق النابضة، وحركات الأشجار، وإضافتها إلى الخلق مجاز! وهي على حسب ما يضاف الشيء إلى محله دون ما يضاف إلى محصله![36].

ومن أقوال الجهم- كما في الملل والنحل: "إن الإنسان لا يقدر على شيء، ولا يوصف بالاستطاعة، وإنما هو مجبور في أفعاله؛ لا قدرة له، ولا إرادة، ولا اختيار، وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق في سائر الجمادات، وتنسب إليه الأفعال مجازًا كما تنسب إلى الجمادات، والثواب والعقاب جبر، كما أن الأفعال كلها جبر". قال:" وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً كان جبرًا"[37].

ثانيًا: رأي المعتزلة

من أصول المعتزلة الخمسة: العدل، ويقصدون به ما يتعلق بأفعال الله عز وجل التي يصفونها كلها بالحسن ونفي القبح عنها -بما فيه نفي أعمال العباد القبيحة عن الله عز وجل- رضا وخلقًا، لأن ذلك يوجب -في نظرهم- نسبة الفعل القبيح إلى الله تعالى، وهو منزه عن ذلك، لأنه تعالى يقول: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾ [سورة البقرة, آية: (205)]، ويقول تعالى: ﴿ مِّثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ ﴿٣١﴾ ﴾ [سورة غافر, آية: (31)]، ويقول تعالى: ﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٧﴾ ﴾ [سورة الزُّمَر, آية: (205)].

وفى هذا الفهم الخاطئ يقول القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة: "أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، وأنهم هم المحدثون لها"[38].

وقال الشهرستاني عن المعتزلة: "واتفقوا على أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها، مستحق على ما يفعله ثوابًا وعقابًا في الدار الآخرة، والرب تعالى منزه أن يضاف إليه شر وظلم، وفعل هو كفر ومعصية؛ لأنه لو خلق الظلم كان ظالمًا، كما لو خلق العدل كان عادلًا"[39].

فالإنسان في نظرهم خالق أفعاله، وما دام الإنسان يخلق أفعاله فهو مسئول عنها من خير وشر، يثاب لفعله الخير، ويعاقب لاقترافه الشر، وهم يقولون بذلك لكي يقيموا الحجة على عدل الله - كما يعتقدون- وأنه تبعًا لذلك لا يمكن أن تصدر عنه معاصي الإنسان، لأن الإنسان خالق لأفعاله. وهم من أجل ذلك كانوا يطلقون على أنفسهم لقب (أهل العدل)[40].

قال القاضي عبد الجبار: "فجميع أفعال العباد من الظلم والجور وغيرهما، لا يجوز أن يكون من خلقه، ومن أضاف ذلك إليه فقد نسب إليه الظلم والسفه، وخرج من القول بالعدل، ونعلم أن

الله لا يكلف الكافر الإيمان، ولم يعطه القدرة عليه، وأنه لا يكلف العبد ما لا يطيقه، وإنما أُتى الكافر في اختياره الكفر من قبل نفسه لا من قبل الله، ولا يريد المعاصي ولا يشاؤها، ولا يختارها، ولا يرضاها، بل يكرهها ويسخطها"[41].

وقد ردّ المعتزلة حديث ابن مسعود بفهمهم السقيم، حتى قال عمرو بن عبيد: "لو سمعت الأعمش يقول هذا لكذبته، ولو سمعت زيد بن وهب يقول هذا ما أحببته، ولو سمعت عبد اللَّه بن مسعود يقول هذا ما قبلته، ولو سمعت رَسُول اللَّه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يقول هذا لرددته"[42]، وكذّب النظَّام المعتزلي ابن مسعود في روايته: "السعيد من سعد في بطن أمه، والشقي من شقي في بطن أمه"[43].

وهم ينكرون بذلك ربوبية الله؛ لأن الإيمان بالقدر هو من ربوبيته سبحانه، ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: القدر قدرة الله، لأنه من قدرته ومن عمومها بلا شك، وهو أيضًا سر الله تعالى المكتوم، الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى[44].

ثالثًا: الزيدية

اتبعت الزيدية فرقة المعتزلة في القول بأن أفعال العباد من خلق العباد، وليست من خلق الله عز وجل، فالله -تعالى- عندهم بريء من أفعال العباد، وذلك لقوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ} النحل:90، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [سورة الأعراف, آية: (28)]، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾[سورة الأنعام, آية: (128)]، فأكذبهم الله في قولهم ونفى عن نفسه ما نسبوه إليه بظلمهم، وقال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾

[سورة الذاريات, آية: (56)]،فذكر أنه خلقهم للعبادة لا للمعصية، وكذلك نسب إليهم فعلهم حيث يقول تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾ [سورة القمر, آية: (52)]، يقول: فعلوه، ولم يقل: فعله، بل نسبه إليهم، وقال عز وجل عن فعله:﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ﴿٦٢﴾ ﴾ [سورة الزُّمَر, آية: (62)]، يقول: هو خالق كل شيء يكون منه، ولم يقل إنه خلق فعلهم[45].

مما سبق يتضح انحصار الآراء في اتجاهين: **أحدهما** يجعل الإنسان مجبورًا على أفعاله، مسلوب الإرادة، مغيّب العقل، فهو كريشة معلقة في الهواء تسيرها الرياح كيف شاءت، **والاتجاه الآخر** يرفع من قدر الإنسان، ويعلي من شأنه، حتى صيروه هو الخالق لجميع أفعاله، ولا سلطان لأحد عليها، وأخرج أصحاب الاتجاه الثاني المعاصي والشرور من قدرة الله عليها وتأثيره في وجودها، فالله لم يخلقها، ولم يردها، لا كونًا، ولا قدرًا، ولا مشيئة، ولا خلقًا، فجعلوا أشياء تحدث في الكون دون إرادته، وأمورًا تقع في ملكه دون مشيئته، ومن ذلك كفر الكافر وقع بدون إرادة من الله وبدون مشيئة منه.

يقول أبو منصور الماتريدي عن المعتزلة: "جُعلت للعبد قدرة على الكسب ولم تُجعل لله، فصار العبد بذلك أعظم في القدرة، إذ هي تقع على مختلف الأمر من الله"[46]، ونعوذ بالله من سوء الاعتقاد.

ويوضح ابن أبي العز الحنفي منشأ ضلال الفرق في هذا الباب قائلًا: "ومنشأ الضلال من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، فساوى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوبًا مرضيًا. وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبة لله ولا مرضية له، فليست مقدرة ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه"[47].

المبحث الثالث: الصلاح والأصلح واللطف الإلهي وعلاقتهم بسبق الكتاب

مما يتعلق بمسألة سبق الكتاب، سبقه أيضًا في كتابة الهداية أو الضلالة للإنسان، فالمرء إما مهتد أو ضال، إما مكتوب عليه أنه لعلى هدى، أو في ضلال مبين، لكن هل يجب على الله فعل ما فيه

صلاح خلقه، والأصلح لهم، وما فيه اللطف بهم، سواء في أمور دينهم أو دنياهم، أو أنه لا يجب على الله -تعالى- شيء؟

ويجيء هذا المبحث ليزيل اللثام عن مسألة الهدى والضلالة والصلاح والأصلح واللطف الإلهي، وعلاقتها بسبق الكتاب.

المطلب الأول: موقف المعتزلة من مسألة الصلاح والأصلح واللطف الإلهي

يقول المعتزلة بوجوب اللطف والصلاح على الله -تعالى- وهو أن يفعل سبحانه كل ما يقرب العبد من الطاعة، ويبعده عن المعصية، بحيث لا يصل إلى حد الإجبار والإكراه له على ذلك[48].

وأتى ذلك من وصف الله بالعدل في الفكر الاعتزالي، لأنه يعني بأن الله -تعالى- لا يفعل بالإنسان أمورًا ربما سببت أضرارًا له، فلا يفعل إلا ما فيه صلاحهم ونفعهم، وعلى حد عبارة القاضي عبد الجبار أن العدل هو:" العلم بتنزيه الله عن كل قبيح، وأن أفعاله كلها حسنة"[49].

ولهذا يربط المعتزلة بين معنى الصلاح من ناحية ومعنى النفع من ناحية أخرى، فالمقصود بمفهوم الصلاح هو مفهوم النفع، فكل صلاح نفع، وكل نفع صلاح، والعكس صحيح، أي أن الذي لا يكون صلاحًا لا يكون نفعًا، وما لا يكون نفعًا لا يكون صلاحًا.

والصلاح بهذا المعنى، أي بمعنى نفع الإنسان، واجب على الله -تعالى- في رأي المعتزلة، لأنه مقتضى العدل، ومن ثم كانت قضية الصلاح مسألة من مسائل علوم العدل، ولا نكاد نجد خلافًا بينهم في القول بوجوب الصلاح على الله -تعالى- لأنه كما قلنا من مقتضى العدل، ولأن تركه إخلال بالواجب، والله -تعالى- فيما يقوله المعتزلة لا يخل بما هو واجب عليه، وقد قرر الشهرستاني اتفاق المعتزلة على القول بوجوب الصلاح فقال: "واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد. وأما الأصلح واللطف ففي وجوبه عندهم خلاف. وسموا هذا النمط: عدلًا"[50].

ولما كان القول بالأصلح مبنيًا على القول بالتحسين والتقبيح العقلي[51]، فقد اختلفوا حول وجوبه، فقال بالوجوب بعضهم، ولم يقل به آخرون، وكان الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح في باب التكليف[52]، وجعله بعضهم من باب الجود والكرم الإلهي، فالله تعالى –في نظرهم- لم يدخر عن عباده شيئًا مما علم أنه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة والتوبة، من الصلاح والأصلح واللطف، لأنه قادر، عالم، جواد، حكيم، لا يضره الإعطاء، ولا ينقص من خزائنه المنح، ولا يزيد في ملكه الادخار، وليس الأصلح هو الألذ، بل هو الأعود في العاقبة، والأصوب في العاجلة، وإن كان ذلك مؤلمًا مكروهًا، وذلك كالحجامة والفصد، وشرب الأدوية، ولا يقال إنه تعالى يقدر على شيء هو أصلح مما فعل بعبده، والتكاليف كلها ألطاف، وبعثة الأنبياء، وشرع الشرائع، وتمهيد الأحكام والتنبيه على الطريق الأصوب، كلها ألطاف[53].

وأنكر وجوبه بشر بن المعتمر الذي كان من أفضل علماء المعتزلة فقال: "إن عند الله تعالى لطفًا، لو أتى به لآمن جميع من في الأرض إيمانًا يستحقون عليه الثواب، وليس على الله تعالى أن يفعل ذلك بعباده، ولا يجب عليه رعاية الأصلح، لأنه لا غاية لما يقدر عليه من الصلاح، فما من أصلح إلا وفوقه أصلح، وإنما عليه أن يمكن العبد بالقدر والاستطاعة ويزيح العلل بالدعوة والرسالة"[54].

وقالت الإمامية كذلك بوجوب الأصلح واللطف الإلهي، فعند الشيخ المفيد، أن الله -تعالى- يفعل الأصلح بعباده، غير أنه لا يحصر الأصلح في ميدان الدين فقط، ولكنه يقول به في مجال الدين والدنيا على حد سواء، فالغنى أصلح للغني، والفقر أصلح للفقير، وكذلك الصحة والمرض وغيرها من أنواع النعم وأنواع البلاء.

جاء في باب اللطف والأصلح: "إن الله -تعالى- لا يفعل بعباده ما داموا مكلفين، إلا أصلح الأشياء لهم في دينهم ودنياهم، وأنه لا يدخرهم صلاحًا ولا نفعًا، وأن من أغناه فقد فعل به الأصلح في التدبير، وكذلك من أفقره ومن أصحه ومن أمرضه، فالقول فيه كذلك"[55].

فيتفق مع المعتزلة في القول بوجوب الأصلح، وترتبه على التكليف، فالله ما دام قد كلف العباد، فإنه لا بد أن يفعل لهم الأصلح في دينهم ودنياهم.

أما الاختلاف فيكمن في تفسير وجوب الأصلح ووجوب اللطف، فعند المفيد أن المعتزلة قد أخطأوا حين قالوا بوجوب الأصلح انطلاقًا من معنى العدل، أي أنه تعالى إن لم يفعل الأصلح كان ظالمًا، فهذا عند المفيد ظن خاطئ، والرأي الصحيح هو أن الأصلح إنما يجب عليه تعالى لأنه جواد كريم لا يليق به إلا هذا، وأقول: إن ما أوجبه أصحاب اللطف من اللطف، إنما وجب من جهة الجود والكرم، لا من حيث ظنوا أن العدل أوجبه، وأنه لو لم يفعله لكان ظالمًا[56].

المطلب الثاني: معتقد أهل السنة في الصلاح والأصلح واللطف الإلهي

من معتقد أهل السنة أنه لا يجب على الله شيء بالعقل -كما ادعت المعتزلة- إلا ما أوجبه الله عز وجل على نفسه، ومن ثم فإنه لا يجب عليه سبحانه رعاية الأصلح لعباده، بل له أن يفعل ما يشاء ويحكم بما يريد، وتدل عليه المشاهدة والوجود، فإنا نريهم من أفعال الله تعالى ما يلزمهم الاعتراف به بأنه لا صلاح للعبيد فيه، فإنا نفرض ثلاثة أطفال مات أحدهم وهو مسلم في الصبا، وبلغ الآخر وأسلم ومات مسلمًا بالغًا، وبلغ الثالث كافرًا ومات على الكفر، فإن العدل عندهم أن يخلد الكافر البالغ في النار، وأن يكون للبالغ المسلم في الجنة رتبة فوق رتبة الصبي المسلم، فإذا قال الصبي المسلم: يا رب لم حططت رتبتي عن رتبته؟ فيقول: لأنه بلغ فأطاعني وأنت لم تطعني بالعبادات بعد البلوغ، فيقول: يا رب لأنك أمتّني قبل البلوغ فكان صلاحي في أن تمدني بالحياة حتى أبلغ فأطيع فأنال رتبته فلم حرمتني هذه الرتبة أبد الآبدين وكنت قادرًا على أن توصلني لها؟ فلا يكون له جواب إلا أن يقول: علمت أنك لو بلغت لعصيت وما أطعت، وتعرضت لعقابي وسخطي فرأيت هذه الرتبة النازلة أولى بك وأصلح لك من العقوبة، فينادي الكافر البالغ من الهاوية ويقول: يا رب أو ما علمت أني إذا بلغت كفرت فلو أمتني في الصبا وأنزلتني في تلك المنزلة النازلة لكان أحب إلي من تخليد النار وأصلح لي، فلم أحييتني وكان الموت خيرًا لي؟ فلا يبقى له جواب البتة، ومعلوم أن هذه الأقسام الثلاثة موجودة، وبه يظهر على القطع، أن الأصلح للعباد كلهم ليس بواجب[57].

ولهذا فإن الإيجاب عليه سبحانه وتعالى والتحريم، بالقياس على خلقه، هو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء ومليكه، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئًا، ولهذا كان من قال من أهل السنة بالوجوب، قال: إنه كتب على نفسه، وحرم على نفسه، لا أن العبد نفسه يستحق على الله شيئًا، كما يكون للمخلوق على المخلوق؛ فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، فهو الخالق لهم وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان، والعمل الصالح، ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على من استأجره؛ فهو جاهل في ذلك.

وإذا كان كذلك: لم تكن الوسيلة إليه إلا بما منَّ به من فضله وإحسانه، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه، ليس من باب المعاوضة، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه، فإنه سبحانه يتعالى عن ذلك [58].

وما أجمل ما ذكره الطحاوي مقررًا به معتقد أهل السنة حين قال: "يهدي من يشاء، ويعصم، ويعافي فضلًا. ويضل من يشاء، ويخذل، ويبتلي عدلًا"[59].

ويشرح ذلك ابن أبي العز الحنفي بقوله: "هذا رد على المعتزلة في قولهم بوجوب فعل الأصلح للعبد على الله، وهي مسألة الهدى والضلال، قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالًا، أو حكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه، وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم، والدليل على ما قلناه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة القصص، آية: (56)]. ولو كان الهدى بيان الطريق، لما صح هذا النفي عن نبيه، لأنه صلى الله عليه وسلم بين الطريق لمن أحب وأبغض[60].

فالبشر جميعهم يتقلبون في مشيئته، ولا ينفذون إلا ما قُدر لهم أزلًا، ولا تخلو أفعاله سبحانه من حكمة، لأن مشيئته مقرونة بحكمته، فمن اختصه بالهداية فهي منه محض فضل ومنة

وعطاء، ومن زاغ قلبه، وضل سواء السبيل، فهو منه عدل وقسط، قال تعالى:﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٨﴾﴾[سورة التين، آية: (8)].

وقد أجاب الشيخ ابن عثيمين عن سؤال مفاده: إذا كان الأمر راجعًا إلى مشيئة الله تبارك وتعالى، وأن الأمر كله بيده، فما طريق الإنسان إذن؟ وما حيلة الإنسان إذا كان الله تعالى قد قدر عليه أن يضل ولا يهتدي؟

فقال رحمه الله: "الجواب عن ذلك، أن الله تبارك وتعالى، إنما يهدي من كان أهلًا للهداية، ويضل من كان أهلًا للضلالة، ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾﴾[سورة الصف، آية: (5)]، ويقول تعالى:﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾﴾ [سورة المائدة، آية: (13)].

فبين الله تبارك وتعالى أن أسباب إضلاله لمن ضل، إنما هو بسبب من العبد نفسه، والعبد لا يدري ما قدر الله تعالى له، لأنه لا يعلم بالقدر إلا بعد وقوع المقدور، فهو لا يدري هل قدر الله له أن يكون ضالًا أم أن يكون مهتديًا، فما باله يسلك طريق الضلال ثم يحتج بأن الله تعالى قد أراد له ذلك، أفلا يجدر به أن يسلك طريق الهداية ثم يقول إن الله تعالى قد هداني للصراط المستقيم؟"[61].

المبحث الرابع: الاحتجاج بالقدروبما سبق به الكتاب

احتج كثير من البشر بالقدر على ترك الأعمال الصالحة، بحجة داحضة عند ربهم، وهي إذا كان الله كتب علينا مصيرنا فلم العمل؟ لماذا نصوم ونصلي؟

وفي الطرف الآخر اقترف البعض المعاصي والكبائر من الذنوب، ولما سُئلوا عن سبب اقترافهم لها وارتكابهم للموبقات، وانتهاكهم للمحرمات، احتجوا بأنها من المكتوبات عليهم، وأنهم لا حيلة لهم إلا فعل المكتوب والمقدر، فجاء هذا المبحث ليرد هذا البهتان، بالأدلة والبرهان، وعلى الله التكلان.

المطلب الأول: الاحتجاج بالقدر على ترك العمل

ضلَّ فريق في باب القدر فقالوا: إذا كان الله عالمًا بكل شيء نفعله، وعالمًا بمصيرنا إلى الجنة أو النار، وكان هو الخالق لأفعالنا، فلماذا نعمل وننصب؟ ولماذا لا نترك الأقدار تجري في أَعِنَّتِهَا، وسيأتينا ما قدر لنا شئنا أم أبينا.

وقد تَعمَّقَتْ هذه الضلالة عند طوائف من العُبَّاد والزهاد وأهل التصوف، ولم تقله طائفة واحدة بعينها من طوائف أهل المقالات، وكان ولا يزال هذا القول على ألسنة كثير من جهال المسلمين وأهل الزيغ والزندقة[62].

وهذا الفريق يؤمن بالقدر، وأن الله عالم بكل شيء، وخالق لكل شيء، ومريد لجميع الكائنات، ولكنهم زعموا أن كل ما خلقه الله وشاءه فقد رضيه وأحبه، وزعموا أنه لا حاجة بالعباد إلى العمل والأخذ بالأسباب، فما قُدِّر لهم سيأتيهم، وزعموا أن العباد مجبورون على أفعالهم، فالإنسان عندهم ليس له قدرة تؤثر في الفعل، بل هو مع القدر كالريشة في مهب الريح، وكالساقط من قمة جبل شامخ إلى واد بعيد غورهُ، سحيق قَعْره، لا يملك وهو يتردى فيه من أمره شيئًا.

لقد ترك هؤلاء العمل احتجاجًا بالقدر قبل وقوعه، واحتجوا بالقدر على ما يقع منهم من أعمال مخالفة للشرع، ووصل بهم الحال إلى عدم التفريق بين الكفر والإيمان، وأهل الهدى والضلال، لأن جميع ذلك خلق الله، فلم التفريق؟

إن هذه العقيدة المنحرفة أضلت عقولًا كثيرة وانحرف مسارها عن جادة الحق والصواب، فاضطربت عندها موازين العدل والحق، وعطلت هذه العقيدة المنحرفة طاقات هائلة في العالم الإسلامي، أقعدتها عن العمل، بل جيَّرت أعمالها لمصلحة أعداء الإسلام في بعض الأحيان.

لقد كان من آثار هذه العقيدة الزعم بأن الله أحب الكفر والشرك والقتل والزنا والسرقة وعقوق الوالدين وغير ذلك من الذنوب والمعاصي، لأنهم يزعمون أن كل شيء خلقه الله وأوجده فهو يحبه ويرضاه.

ومن آثارها أن أصحابها تركوا الأعمال الصالحة الخيرة التي توصلهم إلى الجنة وتنجيهم من النار، وارتكبوا كثيرًا من الموبقات بدعوى أن القدر آت آت، وكل ما قدر للعبد سيصيبه، فلماذا العمل والتعب والنصب؟

لقد ترك هؤلاء الأخذ بالأسباب، فتركوا الصلاة والصيام، كما تركوا الدعاء والاستعانة بالله والتوكل عليه، لأنه لا فائدة منها على حد زعمهم، فالذي يريده الله ماض قادم لا ينفع معه دعاء ولا عمل، ورضي كثير من هؤلاء بظلم الظالمين وإفساد المفسدين، لأن ما يفعلونه قدر الله وإرادته، وتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يهتموا بإقامة الحدود والقصاص، لأن ما وقع من المفاسد والجرائم مقدر لا بدَّ منه.

وقد عرض شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- لهذا الفريق ومعتقده وحاله في مواضع من كتبه، فقال فيهم: "هؤلاء رأوا أن الله خالق المخلوقات كلها، فهو خالق أفعال العباد، ومريد الكائنات، ولم يميزوا بعد ذلك بين إيمان وكفر، ولا عرفان ولا نكر، ولا حق ولا باطل، ولا مهتدٍ ولا ضال، ولا راشد ولا غوي، ولا نبي ولا متنبئ، ولا ولي لله ولا عدو، ولا مرضي لله ولا مسخوط، ولا محبوب لله ولا ممقوت، ولا بين العدل والظلم، ولا بين البر والعقوق، ولا بين أعمال أهل الجنة وأعمال أهل النار، ولا بين الأبرار والفجار، حيث شهدوا ما تجتمع فيه الكائنات من القضاء السابق والمشيئة النافذة والقدرة الشاملة والخلق العام، فشهدوا المشترك بين المخلوقات، وعموا عن الفارق بينهما"[63].

ولقد ولد السؤال عن هذه القضية في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، وقال في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بما وفّى، فعن عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: "كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ببقيع الغرقد في جنازة، فقال: ما منكم أحد إلا قد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة، فقالوا: يا رسول الله أفلا نتكل على الكتاب وندع العمل؟ قال: اعملوا فكلٌّ ميسر لما خُلق له، أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاوة فسييسر لعمل أهل الشقاوة، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ

﴿ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ ۝١٠ ﴾ [سورة الليل، الآيات: (5-10)][64]،

فهذا الحديث إذا تأملته أصبت منه الشفاء فيما يتخالجك من أمر القدر، وذلك أن السائل رسول الله صلى الله عليه وسلم، والقائل له، أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل، لم يترك شيئًا مما يدخل في أبواب المطالبات والأسئلة الواقعة في باب التجويز والتعديل، إلاّ وقد طالب به وسأل عنه.

فأعلمه -صلى الله عليه وسلم- أن القياس في هذا الباب متروك، والمطالبة عليه ساقطة، وأنه أمر لا يشبه الأمور المعلومة التي قد عقلت معانيها وجرت معاملات البشر فيما بينهم عليها، وأخبر أنه إنما أمرهم بالعمل ليكون أمارة في الحال العاجلة لما يصيرون إليه في الحال الآجلة، فمن تيسر له العمل الصالح كان مأمولًا له الفوز، ومن تيسر له العمل الخبيث كان مخوفًا عليه الهلاك، وهذه أمارات من جهة العلم الظاهر وليست بموجبات، فإن الله سبحانه طوى علم الغيب عن خلقه، وحجبهم عن دركه[65].

وفي فتح الباري: "أن الله أمرنا بالعمل، فوجب علينا الامتثال، وغيب عنا المقادير لقيام الحجة، ونصب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته، فمن عدل عنه ضل وتاه؛ لأن القدر سر من أسرار الله لا يطلع عليه إلا هو، فإذا أدخل أهل الجنة الجنة كشف لهم عنه حينئذ"[66].

ومن هنا نعلم أن المآلات محجوبة عن الخلق، فلا علم لهم بها، والطاعات أمر الله بها، فليس على المسلم إلا أن يأخذ بالأسباب، التي تؤهله لنيل رضا الله، ليختم له ربه عمله بالرضوان، وإذا عصى وطغى كان مستحقًا لأن يخُتم له بالسخط ليدخل النار.

المطلب الثاني: الاحتجاج بالقدرعلى المعاصي

حين يبعد العقل عن نور الوحي فإنه يُنتج ضحالة في التفكير، وشذوذًا في الآراء، وانحرافًا في المسلك، وضيقًا في الأفق، ولا أدل على ذلك ممن يعصون ربهم ثم يحتجون على ذلك بالقدر، أو يدعون الناس إلى الاحتجاج بالقدر على فعل المعصية.

وقد غاب عن أذهان هؤلاء أن الاحتجاج بالقدر على المعاصي يبطله السمع والعقل والواقع:

فأما السمع: فقد قال الله تعالى ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ ١٤٨﴾ [سورة الأنعام، آية: (148)]

قالوا ذلك احتجاجًا بالقدر على المعصية، فقال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ الذين يعني: كذبوا الرسل واحتجوا بالقدر ﴿حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَا﴾، وهذا يدل على أن حجتهم باطلة؛ إذ لو كانت حجة مقبولة؛ ما ذاقوا بأس الله.

ودليل سمعي آخر: قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [سورة النساء، آية: (163)]، إلى قوله تعالى: ﴿رُّسُلٗا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ١٦٥﴾ [سورة النساء، آية: (165)]، ووجه الدلالة من هذه الآية أنه لو كان القدر حجة، ما بطلت بإرسال الرسل، وذلك لأن القدر لا يبطل بإرسال الرسل، بل هو باق.

وأما الدليل العقلي على بطلان احتجاج العاصي بالقدر على معصية الله أن يُقال له: ما الذي أعلمك بأن الله قدر لك أن تعصيه قبل أن تعصيه؟ فنحن جميعًا لا نعلم ما قدر الله إلا بعد أن يقع، أما قبل أن يقع، فلا ندري ماذا يراد بنا؛ فنقول للعاصي: هل عندك علم قبل أن تمارس المعصية أن الله قدر لك المعصية؟ سيقول: لا. فنقول: إذًا، لماذا لم تُقدّر أن الله قدّر لك الطاعة وتطع الله؛ فالباب أمامك مفتوح؛ فلماذا لم تدخل من الباب الذي تراه مصلحة لك؛ لأنك لا تعلم ما قُدر لك؟

ويُقال له أيضًا: ألست لو ذكر لك أن لمكة طريقين أحدهما طريق معبد آمن، والثاني طريق صعب مخوف؛ ألست تسلك الآمن؟ سيقول: بلى. فنقول: إذًا؛ لماذا تسلك في عبادتك الطريق المخوف المحفوف بالأخطار، وتدع الطريق الآمن الذي تكفل الله تعالى بالأمن لمن سلكه؛ فقال: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾ [سورة الأنعام، آية: (82)]، وهذه حجة واضحة[67].

وهؤلاء أيضًا إذا ظلمهم ظالم، بل لو فعل الإنسان ما يكرهونه، وإن كان حقًا لم يعذروه بالقدر، بل يقابلونه بالحق والباطل، فإن كان القدر حجة لهم فهو حجة لهؤلاء، وإن لم يكن حجة لهؤلاء لم يكن حجة لهم؛ وإنما يحتج أحدهم بالقدر عند هواه ومعصية مولاه، لا عندما يؤذيه الناس ويظلمونه. وأما المؤمن فهو بالعكس في ذلك إذا آذاه الناس نظر إلى القدر، فصبر واحتسب، وإذا أساء هو تاب واستغفر[68].

أما حديث احتجاج آدم على موسى عليهما السلام بالقدر، إذ قال له: أتلومني على أمر قد كتبه الله علي قبل أن أخلق بأربعين عاما؟ وشهد النبي صلى الله عليه وسلم أن آدم حاجَّ موسى[69]، أي: غلب عليه بالحجة، فقد ذكر ابن القيم -رحمه الله- أن هذا الحديث رده من لم يفهمه من المعتزلة كأبي علي الجبائي ومن وافقه على ذلك، وقال: لو صح لبطلت نبوات الأنبياء، فإن القدر إذا كان حجة للعاصي بطل الأمر والنهي، فإن العاصي بترك الأمر أو فعل النهي إذا صحت له الحجة بالقدر السابق ارتفع اللوم عنه، وهذا من ضلال فريق الاعتزال وجهلهم بالله ورسوله وسنته فإن هذا حديث صحيح[70].

ثم أورد ابن القيم -رحمه الله- أصح وجهين لدفع شبهة الاحتجاج بالمعاصي من خلال هذا الحديث، وذلك بعد أن وضح ضعف بعض المقالات الأخرى التي ذكرها العلماء، فقال: "موسى أعرف بالله وأسمائه وصفاته من أن يلوم على ذنب قد تاب منه فاعله فاجتباه ربه بعده وهداه واصطفاه، وآدم أعرف بربه من أن يحتج بقضائه وقدره على معصيته، بل إنما لام موسى آدم على المعصية التي

نالت الذرية بخروجهم من الجنة ونزولهم إلى دار الابتلاء والمحنة بسبب خطيئة أبيهم، فذَكَر الخطيئة تنبيها على سبب المصيبة التي نالت الذرية، فاحتج آدم بالقدر على المصيبة، وقال إن هذه المصيبة التي نالت الذرية بسبب خطيئتي كانت مكتوبة بقدره قبل خلقي، والقدر يحتج به في المصائب دون المعائب، أي أتلومني على مصيبة قدرت علي وعليكم قبل خلقي بكذا وكذا سنة؟

وقد يتوجه جواب آخر، وهو أن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع في موضع ويضر في موضع، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه وترك معاودته، كما فعل آدم فيكون في ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها، ما ينتفع به الذاكر والسامع، لأنه لا يدفع بالقدر أمرًا ولا نهيًا ولا يبطل به شريعة، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة، يوضحه أن آدم قال لموسى أتلومني على أن عملت عملا كان مكتوبًا علي قبل أن أخلق؟

فإذا أذنب الرجل ذنبًا ثم تاب منه توبة وزال أمره، حتى كأن لم يكن، فأنّبه مؤنب عليه ولامه، حسن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك، ويقول هذا أمر كان قد قدر عليّ قبل أن أخلق، فإنه لم يدفع بالقدر حقًا ولا ذكره حجة له على باطل ولا محذور في الاحتجاج به، وأما الموضع الذي يضر الاحتجاج به ففي الحال والمستقبل بأن يرتكب فعلًا محرمًا أو يترك واجبًا، فيلومه عليه لائم، فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره، فيبطل بالاحتجاج به حقًا، ويرتكب باطلًا، ونكتة المسألة أن اللوم إذا ارتفع صح الاحتجاج بالقدر، وإذا كان اللوم واقعًا فالاحتجاج بالقدر باطل[71].

وقد اشتد نكير عمر بن الخطاب على من يحتج بالقدر على فعل المعصية، فحينما أتي إليه رضي الله عنه برجل قد سرق وسأله: ما حملك على السرقة؟ قال: حملني عليها قضاء الله وقدره، قال: وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره[72]، فأمر به، فقطعت يده.

وقد قرر الإمام جمال الدين السرمري، مذهب أهل السنة والجماعة من التسليم والاستسلام لله –تعالى- في كل ما يقضيه ويقدره، وفي كل ما يشرعه ويأمر به وينهى عنه، ومن التحذير من الاحتجاج بالقدر، ومن ذلك قوله:

ولا نجعل التقدير للذنب حجة لنا بل علينا حجة الله بالنذر[73]

المبحث الخامس: حال السلف من سبق الكتاب

من المسائل المهمة المتعلقة بسبق الكتاب، توضيح حكم الشهادة لمعين أنه من أهل الجنة أو أنه من أهل النار، أنه من أهل السعادة أو من أهل الشقاوة، دون العلم بما خُتم له، وبيان حال قلوب السلف من سبق الكتاب، وخوفهم من السوابق أو من الخواتيم، ونبيّن ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: حال السلف من سبق الكتاب

لما كانت السعادة والشقاوة قد سبق الكتاب بهما، وأنه قد فُرغ منهما، ولا تبديل في علم الله ولا تغيير، خاف العارفون من سوء الخاتمة، ووجل المقربون من السوابق في علم الله، على الرغم من استقامة جوارحهم على الطاعات، ومد أيديهم للفقراء بالصدقات، ومشيهم إلى المساجد في الظلمات، لكن الخوف من الله أزعجهم، والقلق من سوء المآل أطار النوم من أعينهم.

قال ابن رجب: "وقوله: (فيما يبدو للناس)[74] إشارةٌ إلى أنَّ باطنَ الأمر يكونُ بخلافِ ذلك، وإنَّ خاتمة السُّوءِ تكونُ بسبب دسيسةٍ باطنة للعبد لا يطلع عليها الناس، إما من جهة عمل سيئ ونحو ذلك، فتلك الخصلة الخفية توجب سُوءَ الخاتمة عند الموت، وكذلك قد يعمل الرجلُ عملَ أهل النَّارِ وفي باطنه خصلةٌ خفيةٌ من خصال الخير، فتغلب عليه تلكَ الخصلةُ في آخر عمره، فتوجب له حسنَ الخاتمة.

قال عبد العزيز بن أبي روَّاد: حضرت رجلًا عند الموت يُلَقَّنُ لا إله إلا الله، فقال في آخر ما قال: "هو كافرٌ بما تقول، ومات على ذلك، قال: فسألتُ عنه، فإذا هو مدمنُ خمرٍ. فكان عبد العزيز يقول: اتقوا الذنوب، فإنَّها هي التي أوقعته"[75].

وفي الجملة: فالخواتيم ميراثُ السوابق، وكلُّ ذلك سبق في الكتاب السابق، ومن هنا يشتدُّ خوف السَّلف من سُوءِ الخواتيم، ومنهم من كان يقلق من ذكر السوابق.

وقد قيل: إنَّ قلوب الأبرار معلقةٌ بالخواتيم، يقولون: بماذا يختم لنا؟ وقلوب المقرَّبين معلقة بالسوابق، يقولون: ماذا سبق لنا؟

قال بعض السَّلف: ما أبكى العيون ما أبكاها الكتاب السابق، ومن هنا كان الصحابة ومَنْ بعدهم منَ السَّلف الصالح يخافون على أنفسهم النفاق ويشتد قلقهم وجزَعُهم منه، فالمؤمن يخاف على نفسه النفاقَ الأصغرَ، ويخاف أنْ يغلب ذلك عليه عندَ الخاتمة، فيخرجه إلى النفاق الأكبر، كما تقدم أنَّ دسائس السوء الخفية تُوجِبُ سُوءَ الخاتمة[76].

ومن هنا تبدو أهمية الكتاب السابق في حياة السلف الصالح -رضى الله عنهم- وخوفهم من أن يكونوا من المسخوط عليهم أزلًا، المغضوب عليهم في القدم، فكانوا يسألون ربهم حسن الخاتمة، ويخافون من تبديل الحال، وتغيير المقام، ولا غرو، فإن سيد الخلق صلى الله عليه وسلم كان كثيرًا يحلف: «لاَ وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ»[77]، وبوّب البخاري في صحيحه بابًا بعنوان: باب مقلب القلوب، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾ [سورة الأنعام، آية: 110][78]، وعن النَّوَّاس بْن سَمْعَانَ الْكِلاَبِيّ أنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَا مِنْ قَلْبٍ إِلاَّ وَهُوَ بَيْنَ أصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، إِنْ شَاءَ أَنْ يُقِيمَهُ أَقَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُزِيغَهُ أَزَاغَهُ وَكَانَ يَقُولُ: يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى دِينِكَ، وَالْمِيزَانُ بِيَدِ الرَّحْمَنِ يَخْفِضُهُ وَيَرْفَعُهُ[79].

المطلب الثاني: حكم الشهادة لمعين أنه من أهل الجنة أو من أهل النار

حديثُ سبْق الكتاب، فيه فائدة رائعة من فوائده الممتعة، وقيمة كبرى نحتاج إليها في هذه الأيام، التي صارت بعض الفرق فيها تقسّم أهل الملة إلى فريق في الجنة وفريق في السعير.

وتلك الفائدة هي عدم جواز الشهادة لمعين أنه من أهل النار، دون التعرف على خاتمته، ومما ورد في ذلك عن جماعة من السلف، من الصحابة والتابعين، منهم: أبو سعيد الخدري، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، والضحاك، وغيرهم، أنهم قالوا: "الشهادة بدعة، والبراءة بدعة"[80].

ومعنى ذلك أن الشهادة على مسلم معين أنه كافر أو من أهل النار، بدون دليل يرشد إلى الحكم عليه بذلك بدعة، وأن البراءة من بعض الصحابة بدعة[81].

ومن هنا كان معتقد أهل السنة، عدم الحكم على أحد معين من أهل القبلة أنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادق صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة، كالعشرة رضي الله عنهم، وإن كنا نقول: إنه لا بد أن يدخل النار من أهل الكبائر من شاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نقف في الشخص المعين، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم؛ لأن الحقيقة باطنة، وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسنين، ونخاف على المسيئين.

وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال: **أحدها:** ألا يشهد لأحد إلا للأنبياء، وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية، والأوزاعي.

والثاني: أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث.

والثالث: أنه يشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون، كما في الصحيحين: أَنَّهُ مر بجنازة، فأثنوا عليها بخير، فقال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَجَبَتْ"، وَمُرَّ بِأُخْرَى، فَأُثْنِيَ عَلَيْهَا بِشَرٍّ، فَقَالَ: "وَجَبَتْ"، وَفِي رِوَايَةٍ كَرَّرَ: وَجَبَتْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا وَجَبَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا وَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ"[82].

وهكذا يعطي حديث سبق الكتاب ومضة من النور، في طريق أن نحفظ ألسنتنا من الحكم على المخالفين بأنهم من أهل النار، أو أن نحكم عليهم بخروجهم من الملة، مع عدم علمنا بخاتمتهم، أو بدون تطبيق ضوابط التكفير التي قررها أهل السنة، وبهذا يكون حديث سبق الكتاب عاملًا من عوامل أن نجتمع ولا نتفرق، وأن نترفق بالمخالفين، ولا نقسو عليهم، فلأن يهدى الله بك رجلًا واحدًا خير لك من حمر النعم.

النتائج والتوصيات:

ولعلي أذكر في هذه الخاتمة أبرز النتائج وأهم التوصيات.

أولًا: نتائج البحث

يمكن إجمال أبرزنتائج البحث في النقاط الآتية:

1. رجح البحث أن زيادة قوله عليه السلام: "فَوَ اللهِ الَّذِيْ لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ"، أنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، كما جاء في المسند وغيره، وليست مدرجة.
2. رجح البحث أن علم الله لا يتغير ولا يتبدل، لأنه من صفاته الأزلية -سبحانه وتعالى- وقد أورد بعض علماء الكلام قولهم إن المكتوب في اللوح المحفوظ حكمان: حكم مطلق بالأجل والرزق، وحكم مقيد بشرط إن فعل كذا يزد رزقه وأجله، وإن فعل كذا نقص منهما كذا.
3. أيّد البحث رأي الشيخ الألباني -رحمه الله- القائل بأنه ليس معنى كون صلة الرحم سببًا لطول العمر أن ذلك يغير ما سبق في علم الله من العمر المحدود، كما أن كون الإيمان سببًا لدخول الجنة ليس معناه أنه يغير ما سبق في علم الله من السعادة أو الشقاوة، بل الحقيقة أن الكل سبق في علم الله.
4. أظهر البحث أن الأشاعرة لا يجعلون صفة الإرادة من صفات الأفعال بأنه يريد في وقت دون وقت، فهم يقرنون الإرادة بالكلام في هذا الباب كما يربطونهما جميعًا بالعلم، واتفق الفلاسفة على نفي صفة الإرادة لله، واختلف المعتزلة في معناها، وأنكر المتقدمون من القدرية صفة العلم، وأنكر المتأخرون منهم المشيئة والخلق.
5. بين البحث أن من الفرق الإسلامية من وُجد في كلامها حول خلق أفعال العباد بعض الاضطراب، مثل الأشاعرة، الذين أطلق عليهم الجرجاني وغيره أنهم من الجبرية المتوسطة، حيث قال: "الجبرية: اثنان: متوسطة، تثبت للعبد كسبًا في الفعل كالأشعرية، وخالصة لا تثبت، كالجهمية، حيث يعتقد الأشاعرة أن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاته، وأن الله تعالى أجرى العادة بخلق مقدورها مقارنًا لها، فيكون الفعل خلقًا من الله وكسبًا من العبد لوقوعه مقارنًا لقدرته".

6. رجح البحث موقف أهل السنة على قول كل من فريقي القدرية المعتزلة، والجبرية، الذين ساووا بين الإرادة والمشيئة، وبين المحبة والرضا؛ فقد ضلَّ المعتزلة حيث ذهبوا إلى القول بأنه يقع في ملك الله ما لا يريد ولا يشاء، وهلك أهل الجبر بقولهم: إن الكفر والشرك والعصيان محبوبة لله مرضية عنده، ومنشأ ضلال الفريقين، إنما هو تسويتهم بين الإرادة والمشيئة، وبين المحبة والرضا، وجعلهم معنى إرادته هو معنى محبته ورضاه.

7. بين البحث أن نقطة الاختلاف في موقف المعتزلة من مسألة الصلاح والأصلح واللطف الإلهي تكمن في تفسير وجوب الأصلح ووجوب اللطف، فعند المفيد أن المعتزلة قد أخطأوا حين قالوا بوجوب الأصلح انطلاقًا من معنى العدل، أي أنه تعالى إن لم يفعل الأصلح كان ظالمًا، فهذا عند المفيد ظن خاطئ، والرأي الصحيح هو أن الأصلح إنما يجب عليه تعالى لأنه جواد كريم لا يليق به إلا هذا، وأقول: "إن ما أوجبه أصحاب اللطف من اللطف، إنما وجب من جهة الجود والكرم، لا من حيث ظنوا أن العدل أوجبه، وأنه لو لم يفعله لكان ظالمًا".

8. أظهر البحث أن العقيدة المنحرفة أضلت عقولًا كثيرة وانحرف مسارها عن جادة الحق والصواب، فاضطربت عندها موازين العدل والحق، وعطلت هذه العقيدة المنحرفة طاقات هائلة في العالم الإسلامي، أقعدتها عن العمل، بل جيَّرت أعمالها لمصلحة أعداء الإسلام في بعض الأحيان.

9. بين البحث أهمية الكتاب السابق في حياة السلف الصالح -رضى الله عنهم- وخوفهم من أن يكونوا من المسخوط عليهم أزلًا، المغضوب عليهم في القدم، فكانوا يسألون ربهم حسن الخاتمة، ويخافون من تبديل الحال، وتغيير المقام.

10. وضح البحث أن معتقد أهل السنة، عدم الحكم على أحد معين من أهل القبلة أنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادق صلى الله عليه وسلم أنه من أهل الجنة، كالعشرة رضي الله عنهم.

11. أكد البحث أن حديث سبق الكتاب ومضة من النور، في طريق أن نحفظ ألسنتنا من الحكم على المخالفين بأنهم من أهل النار، أو أن نحكم عليهم بخروجهم من الملة، مع عدم علمنا بخاتمتهم، أو بدون تطبيق ضوابط التكفير التي قررها أهل السنة، وبهذا يكون حديث سبق الكتاب عاملًا من عوامل أن نجتمع ولا نتفرق، وأن نترفق بالمخالفين، ولا نقسو عليهم، فلأن يهدى الله بك رجلًا واحدًا خير لك من حمر النعم.

ثانيًا: توصيات البحث

1. بتعظيم الإفادة من وسائل التواصل الحديثة لبيان مسائل العقيدة، وللرد على هذه الفرق المخالفة، وذلك من الكتاب والسنة.
2. بتشكيل لجان أو إنشاء وحدات داخل الجامعات تتولى تصحيح الفكر، وتثقف الناس في مسائل القضاء والقدر، والشبهات التي تثار حول ذلك.
3. بتولي الأقسام العلمية لبحوث ودراسات تظهر زيف الفرق الضالة، وتشرع في برامج علاجية لأولئك الذين انخرطوا في تياراتهم المنحرفة.

الهوامش والإحالات:

([1]) ينظر: البخاري، صحيح البخاري، في باب ذكر الملائكة: 111/4، وفي باب خلق آدم عليه الصلاة والسلام وذريته: 133/4، وفي باب في القدر:122/8، وفي باب قوله تعالى: "ولقد سبقت كلمتنا": 135/9، وللمزيد في تخريج الحديث ينظر: مسلم، صحيح مسلم: 2037/4. أبو داود، سنن أبي داود: 93/7. الترمذي، سنن الترمذي: 46/4. الطيالسي، مسند أبي داؤود: 238/1. البزاز، مسند البزار: 351/4. أبو يعلى، مسند أبي يعلى: 89/9. البستي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: 47/14. البغوي، شرح السنة لمحيي السنة: 138. الأزدي، صحيح سنن أبي داود: 228/4. ابن بطة، الإبانة الكبرى: 20/4. النسائي، السنن الكبرى: 130/10. ابن حنبل، المسند: 517/3. ابن ماجة، سنن ابن ماجة: 55/1. البيهقي، شعب الإيمان: 361/1.

([2]) ابن حبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: 47/14.

(3) ابن حنبل، المسند:517/3.ابن ماجة، سنن ابن ماجة: 55/1. أبو يعلى، مسند أبي يعلى: 898/9. الترمذي، سنن الترمذي: 46/4. البيهقي، شعب الإيمان: 361/1.

([4]) ابن منظور، لسان العرب: 151/10.

([5]) ابن حجر، فتح الباري: 487/11.

(6) البخاري صحيح البخاري: 9، 171/6، رقم (4948).

(7) البيهقي، القضاء والقدر: 147.

([8]) البخاري، صحيح البخاري: 5/ 132، رقم (4202).

([9]) ابن قيم الجوزية، الفوائد: 163.

([10]) من فتاوى الشيخ ابن عثيمين (موقع الإسلام سؤال وجواب) https://islamqe.info.

(11) الشنقيطي، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات: 92.

([12]) ابن تيمية، مجموع الفتاوى:381/7، 382.

([13])نفسه، الصفحة نفسها.

([14]) ابن قيم الجوزية، القصيدة النونية: 204.

([15]) الصغير، إفراد أحاديث أسماء الله وصفاته:98/1.

([16]) المقصود ما رواه أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ، أَوْ يُنْسَأَ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»، أخرجه مسلم، صحيح مسلم، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها: 1982/4، رقم (2557).

([17]) الشهرستاني، نهاية الإقدام في علم الكلام: 232.

([18]) المنذري، مختصر صحيح مسلم: 470/2.

([19]) الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة: 66.

([20]) نفسه: 161.

([21]) نفسه: 162، 163.

([22]) المحمود، موقف ابن تيمية من الأشاعرة: 402/1،401.

([23]) زعم البصريون من المعتزلة أنه سبحانه يريد بإرادة حادثة لا في محل، وزعم الكعبي والنظام وأتباعهما أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة، وزعموا أنه إذا قيل إن الله عز وجل أراد شيئاً من فعله فمعناه، أنه فعله، وإذا قيل إنه أراد من عنده فعلاً فمعناه أنه أمره به وقالوا: إن وصفه بالإرادة في الوجهين جميعاً مجاز. ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: 166.

([24]) هراس، شرح القصيدة النونية: 105/1.

([25]) الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: 250.

([26]) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 381/7، 385.

([27]) العمراني، الانتصار في الرد على المعتزلة: 169/1،168.

([28]) المقصود بهم المعتزلة.

(29) الأذرعي، شرح العقيدة الطحاوية: 640/2، 641.

(30) اليافعي، مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة: 164.

([31])يُنْظر: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: 4 /768.

([32]) الجرجاني، التعريفات: 74.

([33]) الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: 90/1.

([34]) عواجي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام: 3/ 1230. وينظر: آراء أبي منصور الماتريدي بالتفصيل في كتابه التوحيد، في مسائل أفعال الله -أفعال الخلق- قدرة العبد واستطاعته، الماتريدي، التوحيد: 215 - 256.

([35]) باعبدالله، وسطية أهل السنة بين الفرق: 386. وللمزيد يُنْظر: الأحمدي، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة: 153/1.

(36) الأذرعي، شرح العقيدة الطحاوية: 693/2.

([37]) الشهرستاني، الملل والنحل: 87/1.

(38) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، فصل في خلق أفعال العباد: 323، 324. وينظر أيضا: عواجي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام: 1181/3.

(39) الشهرستاني، الملل والنحل: 45/1.

([40]) الشكعة، إسلام بلا مذاهب: 396.

([41]) عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة: 69.

(42) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 63/14.

(43) الشهرستاني، الملل والنحل: 52/1.

([44]) العثيمين، رسالة في القضاء والقدر: 6.

([45]) إبراهيم، مجموع رسائل الهادي إلى الحق القويم: 51.

([46]) الماتريدي، التوحيد: 235.

([47]) الأذرعي، شرح العقيدة الطحاوية: 1/ 324.

([48]) يُنْظر: عبدالجبار، الأصول الخمسة: 98. عبدالجبار، شرح الأصول الخمسة: 323، 457، 635، 770. الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام: 91.

([49]) اعبد الجبار، الأصول الخمسة: 69.

([50]) الشهرستاني، الملل والنحل: 45/1. المناعي، أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية: 289، 290.

([51]) اليافعي، مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة: 57.

([52]) البغدادي، الفرق بين الفرق:167

([53]) الشهرستاني، الملل والنحل: 81/1.

([54]) نفسه: 65/1.

([55]) العكبري، أوائل المقالات: 59.

([56]) العكبري، أوائل المقالات: 59. المناعي، أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية: 310.

([57]) الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد: 99، 100.

([58]) ينظر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: 311/2.

([59]) الأذرعي، شرح العقيدة الطحاوية: 1 / 137، 1388.

([60]) نفسه، الصفحة نفسها.

([61]) العثيمين، رسالة في القضاء والقدر: 15.

(62) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 8/ 59، 99، 256.

([63]) ابن تيمية، مجموع الفتاوي: 59/8، 60. وللمزيد ينظر: العتيبي، القضاء والقدر: 72.

([64]) مسلم، صحيح مسلم، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه: 4/ 2039، رقم (2647).

([65]) الخطابي، معالم السنن: 319/4،318.

([66]) ابن حجر، فتح الباري: 498/11.

([67]) العثيمين، شرح العقيدة الواسطية: 227/2،226.

([68]) ينظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: 8/ 241.

([69]) مسلم، صحيح مسلم، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام: 4/ 2042، رقم (2652).

([70]) ابن قيم الجوزية، شفاء العليل: 13.

([71]) نفسه: 17، 18.

([72]) الأذرعي، شرح العقيدة الطحاوية: 1/ 135.

([73]) المطلق، منهج الإمام جمال الدين السُّرَمَرِّي: 233.

([74]) سبق تخريجه.

([75]) السَلامي، جامع العلوم والحكم: 180/1.

([76]) نفسه: 181/1.

([77]) البخاري، صحيح البخاري، بَابُ {يَحُولُ بَيْنَ المَرْءِ وَقَلْبِهِ} الأنفال: 24، 8/ 126، رقم (6617).

([78]) نفسه: 118/9، وذكر فيه الحديث السابق نفسه رقم (7391).

([79]) ابن حنبل، المسند: 4/ 182 رقم (17630)، (17780).

([80]) الأذرعي، شرح العقيدة الطحاوية: 2/ 697.

([81]) المغراوي، موسوعة مواقف السلف: 262/10.

([82]) الأذرعي، شرح العقيدة الطحاوية: 2/ 538. والحديث رواه: البخاري، صحيح البخاري، باب ثناء الناس على الميت: 97/2، رقم (1367). مسلم، صحيح مسلم، في باب فيمن يثنى عليه خير أو شر: 655/2، رقم (949).

قائمة المصادروالمراجع:

- القرآن الكريم.

1) إبراهيم، يحيى بن الحسين بن القاسم، مجموع رسائل الهادي إلى الحق القويم "الرسائل الأصولية)"، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صعدة، ط1، 1421هـ - 2001م.
2) ابن بطة، عبيد الله بن محمد العكبري، الإبانة الكبرى، تحقيق: رضا معطي، عثمان الأثيوبي، يوسف الوابل، الوليد بن سيف النصر، حمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1415هـ
3) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1416هـ-1995م.
4) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب، بيروت، ط7، 1419هـ - 1999م.
5) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988م.
6) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، 1379هـ
7) ابن حنبل، أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1416هـ - 1995م.
8) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار المعرفة، بيروت، 1398هـ- 1978م.
9) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، الفوائد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1393هـ - 1973م.
10) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، القصيدة النونية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 1417هـ.
11) ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، باب في القدر، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمَّد كامل قره بللي، عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430 هـ - 2009 م.
12) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ

13) أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي، صحيح سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ت.

14) أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد: دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404 - 1984م.

15) الأحمدي، عبد الله بن سلمان بن سالم، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، دار طيبة، الرياض، ط1، 1412هـ-1992م.

16) الأذرعي، محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبدالله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط10، 1417هـ - 1997م.

17) الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط1، 1397هـ.

18) الأشعري، علي بن إسماعيل بن إسحاق، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، عني بتصحيحه: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، فيبادن، ألمانيا، ط3، 1400هـ - 1980م.

19) باعبد الله، محمد باكريم محمد، وسطية أهل السنة بين الفرق، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1415هـ-1994م.

20) البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

21) البزار، أبوبكر أحمد، مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، عادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، د.ت.

22) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1977م.

23) البغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة لمحيي السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت،ط2، 1403هـ - 1983م.

24) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى(ت.458هـ)، القضاء والقدر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1421هـ - 2000م.

25) البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت.458هـ)، شعب الإيمان، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الدار السلفية بومباي، الهند، 1423 هـ - 2003م.

26) الترمذي، محمد بن عيسى، جامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395هـ - 1975م.

27) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، التعريفات، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1403هـ -1983م.

28) الخطابي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، معالم السنن: شرح سنن أبي داود، المطبعة العلمية، حلب، ط1، 1351 هـ - 1932 م.

29) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ - 2002م.

30) السَلامي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1424 هـ - 2004م.

31) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ

32) الشافعي، حسن محمود، المدخل إلى دراسة علم الكلام، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ط2، 1422هـ-2001م.

33) الشكعة، مصطفى، إسلام بلا مذاهب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، 1416هـ- 1996م.

34) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، 1426 هـ

35) الشهرستاني، أبو بكر أحمد، الملل والنحل، تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي، القاهرة، 1968م.

36) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد، نهاية الإقدام في علم الكلام، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ.

37) الصغير، حصة بنت عبد العزيز، إفراد أحاديث أسماء الله وصفاته -غير صفات الأفعال- في الكتب الستة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات بمكة المكرمة - قسم الدراسات الإسلامية، 1417هـ - 1996م.

38) الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، مسند أبي داؤود، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر ، ط1، 1419هـ - 1999م.

39) عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الأسدأبادي، الأصول الخمسة، قدم له وحققه: فيصل بدير عون، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1998م.

40) عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الأسدأبادي، شرح الأصول الخمسة، قدم له وحققه: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 19996م.

41) عبد الله، عبد العظيم بن عبد القوي، المنذري، زكي الدين، مختصر صحيح مسلم، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط6، 1407هـ - 1987م.

42) العتيبي، عمر بن سليمان بن عبد الله الأشقر، القضاء والقدر، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط13، 1425هـ - 2005م.

43) العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، رسالة في القضاء والقدر، دار الوطن، الرياض، ط1، 1423هـ

44) العثيمين، محمد بن صالح بن محمد، شرح العقيدة الواسطية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، السعودية، ط6، 1421هـ

45) العكبري، محمد بن محمد بن النعمان بن المعلم، أوائل المقالات، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1413هـ

46) العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم اليمني، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1419هـ-1999م.

47) عواجي، غالب بن علي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، ط4، 1422 هـ-2001م.

48) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424 هـ - 2004م.

49) اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط2، 1423هـ - 2003م.

50) الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود، التوحيد، تحقيق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990م.

51) المحمود، عبد الرحمن بن صالح بن صالح، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1415 هـ - 1995 م.

52) مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.

53) المطلق، خالد بن منصور، منهج الإمام جمال الدين السُّرَمَرِي في تقرير العقيدة، مع تحقيق ودراسة كتابه خصائص سيد العالمين وما له من المناقب العجائب على جميع الأنبياء عليهم السلام، مكتبة الملك خالد الوطنية، الرياض، ط1، 1436هـ - 2015م.

54) المغراوي، محمد بن عبد الرحمن، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، د.ت.

55) المناعي، عائشة يوسف، أصول العقيدة بين المعتزلة والشيعة الإمامية، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 1412هـ - 1992م.

56) الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط4، 1420هـ.

57) النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت ط1، 1421 هـ

58) هراس، محمد خليل، شرح القصيدة النونية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1415هـ

59) اليافعي، عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، مرهم العلل المعضلة في الرد على أئمة المعتزلة، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، دار الجيل، بيروت، ط1، 1412هـ - 1992م.